



جامعة الفراهيدي

كلية الادارة والاقتصاد

قسم المالية والمصرفية

المرحلة الثانية

السياسة النقدية

المساهمة النقدية

تمهيد :

تعتبر السياسة النقدية من ادوات السياسة الاقتصادية العامة ، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الاخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الاجور والاسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على المتغيرات المحورية لهذا النشاط كالاستثمار والاسعار والانتاج والدخل .

مفهوم السياسة النقدية :

للسياسة النقدية معنيان حيث تعرف بالمعنى الضيق بأنها " الاجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق اهداف اقتصادية معينة " ، وعرفت ايضاً بانها " مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل " ، ويتضمن هذا المعنى التوسع والانكماش بحجم النقد المتداول بقصد بلوغ اهداف محدودة ، كما عرفت بانها " اي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد او التأثير على كلفة الحصول عليه " .

اما السياسة النقدية بمعناها الواسع فتشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي ، وهي بذلك تشتمل على جميع الاجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والمصرف المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان ، وبالتالي يمكننا ان نعرفها بانها ذلك العمل الذي يوجه للتأثير على النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي اي حجم وتركيب الدين الحكومي .

علاقة السياسة النقدية بالسياسات الاقتصادية الأخرى :

تلعب السياسة النقدية دور مهم الى جانب فروع السياسة الاقتصادية ، بل تتداخل معها بحيث يصبح من الصعوبة التمييز بين الآثار التي تتولد عن الاجراءات النقدية وغير النقدية :

١- السياسة النقدية والسياسة المالية

تلعب السياستان المالية والنقدية دورها في اطار السياسة الاقتصادية ، وبالتالي تسعى كل منها الى تحقيق اهداف مشتركة . الا ان لكل من هاتين السياستين الاجراءات الخاصة بها لتحقيق هذه الاهداف اذ يبرز دور السياسة النقدية من خلال التأثير على عرض النقد وكلفة الائتمان فيما تلعب السياسة المالية دورها من خلال ادارة الايرادات العامة، والنفقات العامة، والدين العام .

والى جانب التمييز بين الاجراءات او العمليات النقدية ، والاجراءات المالية فان التداخل بينهما يتضح من جوانب متعددة .

فتمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي ، وتعامل الحكومة بالسندات الحكومية هي عمليات مالية ذات مدلولات نقدية اذ تؤثر الاولى (تمويل العجز) على السيولة المحلية كما تؤثر الثانية (التعامل بالسندات) على سعر الفائدة في سوق السندات . ومن جانب اخر قد تعتمد قدرة المصرف المركزي للتأثير على عرض النقد على العمليات الجارية للحكومة فعند قيام الحكومة باستبدال الدين قصير الاجل بأخر طويل الاجل قد تطلب من المصرف المركزي ان يمارس عمليات السوق المفتوحة لتحقيق الاستقرار في سوق السندات .

وفي هذا السياق ترد الاشارة الى ان معظم الاجراءات الاساسية المتعلقة بالموازنة العامة والدين العام ، تبرز تأثيراتها على الوضع النقدي حتى وان لم تحدد لها اهدافاً نقدية ومن جانب آخر فان التحول من مصدر ضريبي الى آخر لا يصنف ضمن اجراءات السياسة النقدية الا اذا ساهم في التأثير على المستوى العام للأسعار كما ان

بم تبيع في لبيد اعلاه ،

فصل

لوسلك ، عن ما كانت عليه

، فيما ارتبط بالتاريخ طريقتا

مات لصناعة البصرة الح

لغرض تصيرة الإرجل الى

لذم هذه لصناعات ،

ويك الإرجل .

ت أهمية لتأسيس طم

مع الإرمالك عن توتره

لدر من طم صراف طم

، ايضا في التمويل طم

ويك بناء طم

،

،

،

،

،

،

،

تخفيض بعض ابواب النفقات العامة لا يصنف هذا الاجراء في اطار السياسة النقدية الا اذا ادى الى تأثير ملموس على جميع الانفاق العام .

وفي اطار تحديد العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية لا بد من الاشارة الى الخصوصية التي تميز كل منهما على الاخرى وبالتالي تنعكس على مسار دورهما في تحقيق الاهداف على صعيد القطاع المالي والنظام الاقتصادي عموماً .

فمثلاً اتخاذ القرار حول تغيير الضرائب (في اطار السياسة المالية) يستغرق مدة طويلة لاسباب تتعلق بالاجراءات الدستورية والقانونية . الا ان تأثير هذا الاجراء على الانفاق الاستهلاكي يكون سريعاً وتطبق ذات الخصوصية على الوسائل النوعية للسياسة النقدية وعلى العكس من ذلك فان التغيير في عرض النقد لا تظهر اثاره الا بعد فترة زمنية كما ان التغيير في الانفاق الحكومي يعتبر من اجراءات السياسة المالية التي من الصعوبة تطبيقها لاسباب تتعلق بالمضمون السياسي للانفاق الحكومي كما انه من الصعوبة ايقاف الانفاق على مشاريع خلال مراحل تنفيذها وعادة لا تستخدم السياسة النقدية لتغيير الطلب الكلي على صعيد النظام الاقتصادي .

فيما اصبح دور السياسة المالية ومنذ سنوات يلعب كقوة دافعة لهذا الطلب

وعموماً يمكن القول ان هناك تداخلاً بين اجراءات السياسة النقدية واجراءات السياسة المالية الى جانب وجود جوانب للفصل بينهما سواء مايتعلق بالاجراءات او الخصوصية التي تحدد فاعلية كل منها والتي تميز هذه السياسة عن تلك . ولهذه الاسباب مجتمعة فان غالباً ما يتم الدمج بين السياستين لان لكل منهما مزايا باتجاه تحقيق الاهداف بل ان التنسيق بينهما يصبح امراً ضرورياً لتجنب المعوقات امام تنفيذ الاجراءات المالية والنقدية .

٢- السياسة النقدية والسياسة الائتمانية

ترتبط السياسة النقدية بالسياسة الائتمانية من خلال كمية الائتمان واسعار الفائدة والتي اصبحت في التاريخ المعاصر تشكل ابرز عناصر النظام النقدي وعلى هذا الاساس فان الاجراءات التي تستهدف التأثير على كمية الائتمان واسعار الفائدة تحدد

قطعاً في اطار السياسة النقدية حتى وان كانت هذه الاجراءات محددة من قبل الادارات المصرفية (وليس من قبل السلطة النقدية) شريطة ان تكون هذه الاجراءات ذات صيغة شكلية .

ومن ناحية اخرى فان اجراءات السياسة الائتمانية التي تستهدف التأثير على نوع معين من الائتمان وليس على اجمالي الائتمان او التأثير على اسعار الفائدة المحددة على انواع معينة من الائتمان وليس على المستوى العام للاسعار (اسعار الفائدة) قد تؤثر او لا تؤثر على الوضع النقدي عموماً . وبكلام آخر ان تصنيف هذه الاجراءات يعتمد على اهمية انواع الائتمان فمثلاً اذا كان هدف السياسة الائتمانية توجيه الائتمان لتمويل الصادرات لتشجيع عملية التصدير وصولاً الى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات فان هذه الاجراءات تقع في اطار السياسة النقدية كما ان تخفيض العمولات واسعار الفائدة المصرفية اذا كان الهدف منه تشجيع العائدات المصرفية وبالتالي التأثير على مكونات عرض النقد من خلال تقليص الطلب على العملية في التداول فان هذا الاجراء هو الاخر يصنف في اطار اجراءات السياسة النقدية فيما تصنف التغييرات في العمولات المصرفية بشكل عام ضمن اطار السياسة الائتمانية التي تعتمدها الادارة المصرفية وفي سياق تحديد المكانة التي تحتلها السياسة النقدية في اطار السياسة الاقتصادية يمكن القول بان السياسة الاقتصادية لها "سمة نقدية" "وسمة غير نقدية" . وقد تعتمد هذه السياسة في تحقيق اهدافها على اجراءات ووسائل تقع خارج اطار النظام النقدي والمصرفي فيما تركز السياسة النقدية على الاجراءات التي يتم اتخاذها من خلال النظام النقدي والمصرفي .

ومن الناحية العملية غالباً ما تبرز مشكلة التمييز بين الآثار التي تنجم عن الفروع المختلفة للسياسة الاقتصادية فمثلاً اذا اتخذت وزارة المالية قراراً بزيادة الرواتب والاجور بنسبة ١٠% سنوياً فان هذه السياسة تحدد ضمن سياسة الدخول كما يمكن اعتبارها ضمن السياسة الاقتصادية لمقاومة آثار التضخم الا انها لا تحدد في اطار السياسة النقدية .

تعويم سعر الصرف في ظل ا
يحافظ بدوره على قيمة العملة
ج- تحقيق اعلى مستوى للا

ان تحقيق اعلى مستوى للا
شخص يريد تجنب البطالة ال
التركيز على الشقاء الانساني
الناتج الذي تشير اليه ،ويراد
السلطات النقدية على تثبيت
التوظيف للموارد الطبيعية و
الاقتصاد من البطالة وما يرا
الاجراءات رفع حجم الطلب
غير المستعملة اقتصادياً وت
د- تحقيق معدل نمو اقتصاد

تسعى الدول الصناعية به
معدلات نمو اقتصادي عالي
في معدل نمو الناتج المحلي
الحقيقي وتعتمد الحكومات
مستوى رفاهيتهم وتحسين
وتحقيق التنمية في مجتمع
الاستثمار ولكن كيف يمكن
معدلات الاستثمار اللازمة
من المزايا الرئيسية للافرا
شكلها السائل ويعود ذلك ل
العادات المصرفية لديهم و
المركزي اتخاذها لدفع الا

وكمثال اخر- اذا فرضت وزارة المالية رسوم كمركية على نوعين من السلع
المستوردة فاذا كان الطلب على هاتين السلعتين غير مرن فان الاجراء في اطار
السياسة المالية سيحقق زيادة في الايرادات العامة . اما اذا كان الطلب مرناً فان هذا
الاجراء سيؤدي الى تخفيض الواردات وبالتالي سيحقق فائض في ميزان المدفوعات
والذي غالباً ما يعتبر هدفاً للسياسة النقدية .

اهداف السياسة النقدية

1- الاهداف العامة للسياسة النقدية :

أ- استقرار مستوى الاسعار :

وتعتبر من اهم اهداف السياسة النقدية اذ تسعى كل دولة الى تلافي التضخم
ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود ان وجد وتصبح
مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الاسعار الى اقل مستوى لها ،كما ويعد
استقرار مستوى الاسعار العام هو الهدف المقصود من سياسة البنك المركزي في
الرقابة على الائتمان واستقرار مستوى الاسعار واخيراً الاستقرار في قيمة النقود
كذلك يعتبر الاستقرار في مستوى الاسعار امر مرغوب فيه طالما انه يؤدي الى
القضاء على الاختلال في توزيع الدخل والثروة وتخصيص الموارد الاقتصادية .

ب- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة :

تسعى جميع البلدان مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي الى جعل ميزان
المدفوعات يعمل لصالحها من اجل المحافظة على ما لديها من احتياطات من
العملات الصعبة ومخزونها الذهبي ،فالعجز في ميزان المدفوعات يعني ان البلد
يدفع اكثر مما يستلم بصورة مستمرة بالعملة الاجنبية و عليه فلا يمكن تغطية هذا
العجز الا بالسحب من احتياطات النقد الاجنبي او بيع بعض الموجودات او عن
طريق الاقتراض او الحصول على بعض المنح والاعانات مع ما يترتب على ذلك
من آثار سلبية في قيمة العملة الوطنية في الخارج كذلك وتتم المساهمة في تحقيق
التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة في اطار اتباع سياسة تحرير او

تعويم سعر الصرف في ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار السعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور .

ج- تحقيق اعلى مستوى للاستخدام :

ان تحقيق اعلى مستوى للاستخدام هدف واضح لأي سياسة اقتصاد كلي وكل شخص يريد تجنب البطالة الضخمة بغض النظر عما اذا كان السر في ذلك هو التركيز على الشفاء الانساني الذي تخلقه مثل هذه البطالة او على خسارة تبيد الناتج الذي تشير اليه ، ويراد من ضمان مستوى مرتفع من التشغيل هو ان تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند اعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية واتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بحيث تجنب الاقتصاد من البطالة وما يرافقها من اضطرابات اقتصادية واجتماعية ومن هذه الاجراءات رفع حجم الطلب الكلي الى المستوى المطلوب لتوظيف الموارد الانتاجية غير المستعملة اقتصادياً وتحقيق اعلى مستوى من الاستخدام .

د- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع :

تسعى الدول الصناعية بصورة عامة والدول النامية بصورة خاصة الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية والذي يراد من ورائها تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للبلد او في متوسط دخل الفرد الحقيقي وتعتمد الحكومات الى بلوغ هذا الهدف بغية اشباع حاجات الافراد ورفع مستوى رفاهيتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات ، ان تشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية في مجتمع ما يتطلب تحقيق تراكم رأسمالي يأتي عن طريق زيادة الاستثمار ولكن كيف يمكن للسياسة النقدية في الدول النامية ان تسهم في زيادة معدلات الاستثمار اللازمة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ؟ كما هو معروف ان من المزايا الرئيسية للافراد في الدول النامية اتجاههم نحو الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل ويعود ذلك لعدم ثقتهم بالاشكال الاخرى للنقود وعدم نمو وتطور العادات المصرفية لديهم وهنا يأتي دور السياسة النقدية التي يجب على البنك المركزي اتخاذها لدفع الافراد باتجاه التخلي عن ممتلكاتهم للمستثمرين وهناك عدة

وسائل لدفعهم بهذا الاتجاه منها ،رفع معدلات التضخم بنسب قليلة اذ ان التضخم يعني انخفاض القدرة الشرائية للاموال التي يكتنزها الافراد وهذا سيدفع الافراد نحو محاولة التخلص من هذه السيولة بالشكل الذي يكفل عدم ضعف قدرتها الشرائية فينتج نحو الاستثمار بالسندات الحكومية او بالسلع الحقيقية او بأي شكل اخر وكذلك رفع سعر الفائدة على الودائع في المصارف التجارية مما يغري الافراد بتحقيق ربح مضمون وبمخاطرة قليلة وهذا ما يتناسب مع شروط الافراد في الدول النامية للتخلي عن مكنزاتهم ووضعها في البنوك التجارية على شكل ودائع آجلة او تحت الطلب .

هـ - المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والاسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات (السوق المالي والنقدي) وبما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني.

٢- الاهداف الوسيطة والتشغيلية :

وتعرف بأنها مجموعة متغيرات تمثل حلقة الوصل بين ادوات السياسة النقدية والاهداف النهائية وتعتبر هذه الاهداف وسيطة لانها ليست بالاهداف النهائية ولكنها حلقة في سلسلة تربط التلاعب بالادوات الاساسية مع تحقيق الاهداف النهائية . حيث انه من غير المتوقع ان تصل آثار اجراءات الادوات المستخدمة الى الاهداف التي تسعى السلطة النقدية الى تحقيقها الا بعد فترة تتراوح بين السنة والسنتين وذلك حسب طبيعة الاقتصاد وعقود العمل المطبقة فيه بالإضافة الى مرونة الاسعار وسرعة استبدال وتداول السلع وتأخذ السلطات النقدية ذلك التباطؤ في الاعتبار عند وضع اجراءاتها بحيث تعكف على مراقبة اغراض وسيطة ترتبط ارتباطاً وثيقاً باهدافها النهائية للاطمئنان الى ان الآثار المنتظرة من استخدام الادوات للوصول الى الاهداف تسير في الاتجاه الصحيح، ويلاحظ انه من الممكن ان يتأخر اثر التغيير في ادوات السياسة على الهدف الوسيط ايضاً وذلك طبقاً لطبيعة علاقة الاخير بالادوات نفسها وفي هذه الحالة تستعين السلطات النقدية بما يسمى بالهدف التشغيلي كوسيط بين الادوات النقدية والهدف الوسيط ويختلف الهدف التشغيلي عن الهدف الوسيط في سرعة تجاوبه لتغير الادوات النقدية مثل سعر الفائدة على الودائع قصيرة الاجل وتركز السياسة النقدية على هدف وسيط واحد والذي يكون عادة اما

متغيراً سعري مثل (سعر
متغيراً كمي مثل (المجامد
معوقات السياسة النقدية

يتطلب لتحقيق اهداف
والتغيرات فيها وتبدأ هذه
تحقيق الاهداف النهائية
السياسة النقدية والذي قد
الاجراءات التي تم تنفيذها
والهدف المحتمل ،اي انه
وعامل عدم استقرار . و
يجب ان تؤثر في النشاط
مرحلة الدورة التي قد يند
اجراءات السياسة النقدية

وهناك عدة مدد للتباطؤ
سياسة معينة وحتى ظهور

١- مدة التباطؤ الزمني
من قبل السلطة النقدية و
فالتغيرات الاقتصادية
عرض النقد او شهرية
وهكذا وبسبب هذه المدة
بشكل دقيق عند اي نقط
الجارية في الاقتصاد .

٢- مدة التأخر الزمني
الظاهرة عن طريق البيد
للمختصين التأكد من كو

متغيراً سعري مثل (سعر الصرف، سعر الفائدة طويل الاجل، معدل التضخم) او
متغيراً كمي مثل (المجاميع النقدية، مجموع الائتمان، الدخل الاسمي).

معوقات السياسة النقدية

يتطلب لتحقيق اهداف السياسة النقدية مدة زمنية من الصعوبة التكهن بمداها
والتغيرات فيها وتبدأ هذه المدة منذ ظهور الحاجة لتنفيذ سياسة نقدية معينة وحتى
تحقيق الاهداف النهائية المحددة لهذه السياسة وهذا ما يعرف بالتباطؤات الزمنية في
السياسة النقدية والذي قد يحصل اثنائها انعكاساً في المسار الاقتصادي بحيث تصبح
الاجراءات التي تم تنفيذها لتحقيق هدفاً معيناً غير متناسبة مع الاوضاع المستجدة
والهدف المحتمل، اي انه من الممكن ان تكون السياسة النقدية ذات اثر مضاد
وعامل عدم استقرار . وعليه فان السياسة النقدية لا تكفي ان تكون فعالة فقط وانما
يجب ان تؤثر في النشاط الاقتصادي ضمن مدة زمنية اقصر بالمقارنة مع طول
مرحلة الدورة التي قد يعكس خلالها مسار الدورة الاقتصادية في حالة انعدام
اجراءات السياسة النقدية المتبعة .

وهناك عدة مدد للتباطؤ الزمني اثناء المدة الاجمالية منذ ظهور الحاجة لاعتماد
سياسة معينة وحتى ظهور آثار تلك السياسة المنفذة وهي :

١- مدة التباطؤ الزمني بين وقوع الحدث الاقتصادي ورصد وملاحظة ذلك الحدث
من قبل السلطة النقدية ويطلق على هذه المدة بتباطؤ الملاحظة او المشاهدة .
فالتغيرات الاقتصادية تلاحظ اثناء مدد زمنية مختلفة كأن تكون اسبوعية مثل
عرض النقد او شهرية كمعدل البطالة في حين ان الناتج المحلي يتم رصده فصلياً
وهكذا وبسبب هذه المدة من التأخر الزمني فان صانعي السياسة لا يكونون متأكدين
بشكل دقيق عند اي نقطة زمنية حول اتخاذ اجراء معين بخصوص معالجة الحالة
الجارية في الاقتصاد .

٢- مدة التأخر الزمني بين مشاهدة الظاهرة الاقتصادية والقدرة على تفسير تلك
الظاهرة عن طريق البيانات والمعلومات المتجمعة بخصوصها والتي تنتج
للمختصين التأكد من كون المشاهدة تمثل اتجاهاً جديداً يتحرك نحوه الاقتصاد

بح
ت
عامل
الوطني.

السياسة
نقدية
نهائية ولكنها
النهائية بحيث
الاهداف التي
عنتين وذلك
رنة الاسعار
في الاعتبار عند
طارتباطاً وثيقاً
الادوات للوصول
من ان يتأخر اثر التغير
يعة علاقة الاخير
ما يسمى بالهدف التشغيلي
بالتشغيلي عن الهدف
ر الفائدة على الودائع
واحد والذي يكون عادة اما

معايير اختيار الأهداف
للسياسة النقدية

في استخدام الأهداف الوسيطة و

① القابلية للمقاس: تحديد

حضورها فيمكن تحديد السياسة
عن المسار المسوم للسياسة النقدية
لزيادة العرض النقدي ينبغي

من المقاييس لسهولة والتوسع للعرض
ويلاحظ أنه البيانات عند

الفائدة والناجح المحلي لإجمالي
تبدأ في البلدان المتقدمة،

الطوله على البيانات الختام
حذر السيرة في حق من

الفائدة فلا يتطلب الأمر
وفي المقابل نجد أنه لبيان

للسياسة النقدية مثل
سنوي وتكونه خاصة به

طاسور فان التركيز على

وليس مجرد تغيرات عشوائية غير مسببة ويشار الى هذه المدة الزمنية بمدة تباطؤ
التفسير .

٣- المدة الزمنية المستغرقة بين المشاهدة والتفسير من ناحية واتخاذ او صنع القرار
حول اجراء السياسة المطلوب من ناحية اخرى ويطلق على هذه المدة بتباطؤ القرار
او تباطؤ الاجراء او العمل اي الوقت المستغرق بين ادراك الحاجة لاجراء معين
للسياسة واتخاذ الاجراء فعليا .

٤- مدة التباطؤ الزمني الممتدة بين اتخاذ القرار وتطبيق الاجراء للسياسة النقدية
فعلاً ويطلق على هذه المدة بتباطؤ التطبيق او التنفيذ .

٥- المدة الزمنية المستغرقة من تطبيق اجراء السياسة النقدية وحتى ظهور آثاره في
تغيرات الاهداف للسياسة الاقتصادية عامة والسياسة النقدية بشكل خاص ويشار الى
هذه المدة بتباطؤ التأثير وضمن هذه المدة يمكن تمييز مرحلتين من التباطؤات
الزمنية الخاصة بالتأثير على الاهداف هما :-

أ- التأثيرات الفورية : وهي التأثيرات الناجمة عن اجراءات السياسة والحادثة فوراً
في الاهداف والمتغيرات المختلفة كالتأثير الفوري الحاصل في الاساس او القاعدة
النقدية والناجم عن عمليات السوق المفتوحة .

ب- التأثير الحركي : وهي التأثيرات التي تتطلق وتأخذ مجالها عن طريق استجابة
قطاعي الافراد والمشاريع لآثار اجراءات السياسة المنفذة ويكون تقييم وتحديد هذا
النوع من التأثيرات صعباً وفيه اختلاف اذ تكون مدة التباطؤات طويلة كتلك الفترة
الزمنية المستغرقة بين تنفيذ عمليات السوق المفتوحة وبين التغير في الناتج المحلي
الاجمالي الحقيقي .

دعوى اختيار الأهداف الوسيطة
للسياسة النقدية

وتقتضي اشتراطية لبنك المركزي

في استنم الأهداف الوسيطة وجود ثلاثة معايير هي:

① القابلية للقياس:

تعد اطمانية القياس الوضوح والسرعة للأهداف الوسيطة أمراً
ضرورياً حتى يمكن توجيه السياسة النقدية، إذا ما وجد أن تطورات الأمور تخبر
عن المسار المسعوم للسياسة النقدية، مما يجعله فائتاً أن يخطئ لبنك المركزي
لزيادة لعرض النقدي (M1) إذا لم يكن لديه من الوسائل ما يمكنه
من القياس السريع والوضوح للعرض النقدي؟

ويلاحظ أن البيانات عن تغيرات الاقتصاد مثل لعرض النقدي وأسعار
الفائدة والناجئ المحلي الإجمالي تكون متاحة بعد مرور مدة زمنية قصيرة
فيما في البلدان المتقدمة، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال يمكن
المحصول على البيانات الخاصة بالتغيرات النقدية عند تاريخ معين بعد
مرور اسبوعين فقط من هذا التاريخ، أما البيانات الخاصة بأسعار
الفائدة فلا يتطلب الأمر مرور وقتاً تقريباً حتى يمكن الحصول عليها
وفي المقابل نجد أن البيانات الخاصة بالتغيرات أو الأهداف للزبان
للسياسة النقدية مثل الناتج المحلي الإجمالي يتم حسابها بشكل ربع
سنوي وتكون متاحة بعد مرور شهر تقريباً. واستناداً إلى ذلك
ما يصور فإن التركيز على أسعار الفائدة والجامع النقدية كأهداف



ويشار الى هذه المدة الزمنية بمدة تباطؤ

التفسير من ناحية واتخاذ او صنع القرار
ويطلق على هذه المدة بتباطؤ القرار
تفرق بين ادراك الحاجة لاجراء معين

قرار وتطبيق الاجراء للسياسة النقدية
او التنفيذ .

السياسة النقدية وحتى ظهور آثاره في
السياسة النقدية بشكل خاص ويشار الى
كن تمييز مرحلتين من التباطؤات

عن اجراءات السياسة والحادثة فوراً
ري الحاصل في الاساس او القاعدة

لق وتأخذ مجالها عن طريق استجابة
باسة المنفذة ويكون تقييم وتحديد هذا
ن مدة التباطؤات طويلة كذلك الفترة
فتوحة وبين التغير في الناتج المحلي



بسيطة بل ان كانت تتركز على الاكثريه في السياسة العامة لتبقى مثل السابق
على الاجمالي ماكنه ان يقسم اربحاته وافدية وسرعة نسبيا عن
سار السياسة التي يتبعها البنك المركزي.

وتبدو اسعار الفائدة سرية لقياس حيازتك بالمغيرات المتعددة
الكلية (Ms1, Ms2, Ms3) ولذا غالباً ما تفضل طاهرات بسيطة
كالفائدة والمغيرات الكلية لتقريبه غالباً
كما لكونه بسيطاً.

بالبيانات عن اسعار الفائدة تصبح صامة بعد عدة قسمة جيداً (أهم)
لكون صامة في كاله كما ان تياسر يتم بشكل اكثر وقت عن
التغير الاضويء، الا ان اسعار الفائدة هذه والتي يمكن طهرها
عليها بسرعة وبدقة هي اسعار الفائدة الاسمية والتي بعد وقت
(غير دقيقاً) للتلفك الحقيقية للاقتراض والتي
الاجمالي الاسمي يمكنه ان يتحول الى

حيث بعد في جودة ومن ثم جاز
بسم وتنفيد لسياسة لتقريبه
ولذا غالباً ما تفضل بالمغيرات
القار ولا يتبعها البنك المركزي عند

الامكانات لتأثير على الا
لحوتهم السمات التي
لحوتهم السمات التي

في اللسان...
أخرى وسرعة نسبيًا عن

ممازجك بالمغيرات لتقدير
أما أفضل ما هو في سيطرته
بعد عدة تصفية جيداً (أم)

ثم يشغل أكثر وقتك عن
في هذه والتي يمكن أن
الإسمية والتي بعد عدة
التي

كشع في الصو
القارون

بعد كونها أكثر تحت طائفة من تغيرات في الخارج المحكي لإجمالي. والقياس الأكثر دقة للتلف
الحقيقي للإتقان والسرعة لفائدة حقيقية (سرعة لفائدة الإسم بعد فهم معد للتفهم المتوقع).

والواقع أن كبره على قياسه. فتغير لسرعة لفائدة حقيقية بعد أمر بالغ الأهمية حيث لا يوجد
بعد طريقه مباشرة لقياس معد للتفهم المتوقع وتسمى للصعوبات التي تهيء بعلميات قياس أسعار
الفائدة والمغيرات للبيئة المتغيرة غالباً ما يتغير تحدي أي نوع من هذه المتغيرات أدخل للعمل
كالمعرف سيطرته

الفرقة على الحكم: من يقوم بتقدير أو التعرف بوسيط برونه على نحو جيد ينبغي أن يتخذ
التيك مركزية بالقدرة على الحكم بهذا التعرف والتأثير فيه، فإذا لم يكن لدى البعض مركزية
ما يمكنه من الحكم في التعرف بوسيط، إن يتطوع بتحويل مسار السياسة لتغيرته إذا ما تبين
بعد عدة أن تطورات الأصور انخرت عما هو لها. ويرى بعض الأوصياء أن الخارج المحكي
الإجمالي الإسمي يمكن أن يجعل التعرف وسيله إلا أن قدرة البعض مركزية على الحكم مباشرة
تعد جودة ومن ثم فإن استهلاك التعرف وسيله إن يفيد البعض مركزية كثيرًا في
رسم وتصفيد السياسة لتغيرته.

ولذا غالباً ما يفضل المتغيرات لتغيرته للبيئة وأسعار لفائدة ما هو في سيطرته ينبغي أن
يتوقع به البعض مركزية من قدرة أكبر على الحكم في هذه المتغيرات أو التعرف.

3. إمكانية التأثير على الأهداف الزمانية للسياسة لتغيرته: وإن أقول أن هذا المعيار
هو من أهم السمات التي يجب أن يتميز بها التعرف بوسيط، فإنها كما نرى أنها يمكن
حولها كل شيء؟ أسرار لفائدة التعرف على التأثير على الأهداف للسياسة لتغيرته

على مستوى التوظيف والمستوى العام للأسعار، إذ يرى خريص أن سعر الفائدة أكثر تأثيراً منها
في خريص آخر لعماس.

معايير اختيار الأهداف لتشغيله:

يعتمد اختيار الأهداف لتشغيله على نفس معايير ^{التي} _{التي} ^{تستخدم} _{تستخدم} في اختيار الأهداف الوسيطة.

والحقيقة أن الأهداف الوسيطة تهيئ الأثر المباشر للأهداف لتشغيله، وفي هذا الصدد
أيما ما يفضل الهدف لتشغيله الأكثر صدقاً على التأثير في الهدف الوسيطة، فعلى سبيل المثال
إذا كان الهدف الوسيطة هو سعر الفائدة فلا شك أن تحقيقه أو الهدف لتشغيله أفضل
من كونهم نظراً للعلاقة الوثيقة بين بلقيث، أما إذا كان الهدف الوسيطة هو سعر الفائدة
فإن نسبة الارتباط بالنتيجة القانونية هي أفضل لتشغيله بالأمر.

والخلاصة:

أن هناك توتر بين الأهداف عندنا ولحقاً وصل بين أدوة السياسة النقدية والأهداف
الزراعية ولها الأهداف لتشغيله (الأهداف الأخرى) والأهداف الوسيطة، أما أدوة السياسة
النقدية التي يستعملها البنك المركزي في التأثير على الأهداف الزراعية من خلال أهداف
الأدوة والأهداف الوسيطة فهي ليست واضحة نسبة إلى اختيارها القانوني، وسعر
إعارة الخصم.

الاتجاه حيث في إدارة السياسة النقدية من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي
يتميز اصطلاح السياسة

النقدية (كما لاحظنا سابقاً) إلى السياسة التي تهدف إلى التحكم في الأوضاع النقدية
التمارينية في الدولة، تحقيقاً لأهداف اقتصادية معينة، تشمل أهمها (وهي عامة
في استقرار الأسعار وحفظ قيمة العملة، وزيادة حجم الناتج وخفض البطالة، ورفع
معدلات التشغيل للعمالة، وتوازن مدفوعات الخارجية) الخ، وذلك استناداً
إلى مبادئ معينة مباشرة وغير مباشرة.

لهذا تختلف الأهداف لسياسة نقدية باختلاف مستوى التطور الاقتصادي، والهيكل
العمري والعمالي، والسياسات الاقتصادية والمالية الأخرى للدولة من جانب
والمخاطر المحتملة التي تترتب عن إجراءاتها من جانب آخر، ويتبدل في حدود
الأهداف باختلاف اتجاه السياسة النقدية، وطبيعة الأدوات التي يستخدمها
والأكثر حداثة لتحقيق هذه الأهداف.

وكانت تتميز بين إجماليات السياسات النقدية أمراً هاماً وهو أن
جاءت باسم "السياسة النقدية" بعد أن كان يتم في حجم وسائل لمنع يبي أن يقيه نحو تحقيق زياد
النشام الاقتصادي، حيث ولو أدت إلى ارتفاع قبوله في معدل التضخم، مما
يؤدي إلى زيادة الأسعار، إلا أنه سيؤدي في نفس الوقت إلى زيادة إلى

وهذه، وزيادة الطلب الاستثنائي، وتقييم مستوى أمدك للتشغيل، لهذا الاتهام الآتي
في تمام البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع، وخفض سعر الفائدة وتشجيع الائتمان.
الزيادة الثانية تقيد إذا طارت السلطات لتقييد أنك هناك ارتفاعا في معدل
التخلف وزيادة في الأسعار تقابلها دائما مطالبة بزيادة الإصدار فيازا بعد من ثم إلى
تقييد حجم الائتمان، وتدرج البنك المركزي إلى إنصاف حجم وسائل الدفع، وتقييد الائتمان
في حالة لتثبيت الإصدار والأسعار، وتقييم البنك المركزي كذلك برفع سعر
الفائدة لتشجيع الإفراط في الإصدار، والامتناع من حجم الإصدار.

في تمام البنك المركزي بتوجيه السياسة النقدية في أمر الائتماني، أما بتوقف على مبدأ
الهدف إلى تغييرا والتي تتوقف بدورها على العديد من احوال الاقتصاد والسياسة
السياسية، ومن فلا يتم اختيار نوع الإداة التي سيتم اعتمادها، والسياسات
أدوات السياسة النقدية فكان البنك المركزي (بغرض تقييم الهدف معين) من التجارة
بصفة خاصة على سهولة إصدار الإصدار، فمن يتكلم بالتالي في حجم وسائل
الدفع كما هي بتقود اوداع، والتي ستتحوّل عابثا أو أجزا لتقود قانونية
تلك هذه الأدوة البنك المركزي في ذات الوقت من رقابة وتوجيه الإصدار
التجارية في عملية ملحق الائتمان.

أما المقصود من زيادة فعالية أدوة السياسة النقدية؟؟؟

لبن تصعد أدوية السياسة انقضية الكثرها بأعلى مستوى كفاية، لا بد من توفر
الضرورة الملزمة والفعالية لهذه الأدوية.

فالملزمة تعني إكراهية تعيدك وتغير الأدوية إذا حاد مرات ما به لذلك، والبيك
الذي يجب أن يكون مستقراً لذلك في أي وقت، فمن لو استثنى الأمر ضرورة
أن يتم التغيير في ذات اليوم. لذلك تعني الملزمة إكراهية أن يكون استخدام

لهذه الأدوية إما بشغل لها وقتها وفي أصفه لحدود، أو بشغل ففوق وعائد

على أوسع نطاق. كذلك فإن الملزمة تستلزم أن يكون استخدام هذه الأدوية

(بقتل الأركان) بناء على جاذبة من إبيك البرزي، بدلاً من أن تأتي تلك

الجاذبة من إبيك أو غيرها. أيضاً تستلزم الملزمة إعطاء إبيك البرزي

الاستقلالية إكراهية والحرية في التصرف واتخاذ القرار بسرعة.

والفعالية تعني أن الأدوية يجب أن تكون قادرة على نقل آثار السياسة المطلوبة

بسرعة وفعالية لعامة أركان النظام المالي والمصرفي والاقتصاد القومي ككل. كذلك

تعني الفعالية ضرورة صيانة هذه الأدوية بصورة تمكن من تجنب حدوث

أي اضطراب أو تشويش لعملية الوساطة المالية. كذلك تعني الفعالية ضرورة

أن تدرك هذه الأدوية المناخ المتضارب بين لوجرة المصرفية والمالية المحلية. كذلك

فإن الفعالية هي أن تكون السياسة انقضية مباشرة وحققة وسريعة لغرض

خريف صلات.

ولنا بين القول بأن مجاله استندم السياسة إنفردت بخلفه أدورا وأسيالها
لضيق حدوده إلى مر بعد في إبدان الغامضة والتالي فإن فعالية سياسه
لنفية في هذه لدره هفيفة إلى مركزه ومحدودة الأثر والتأثير لوهها
في تغيير لمره لتعميق الاقتصاد والمحافظة على الإستقرار الاقتصادي، بل تتصف
بمرونة الوضع والتغيير أن تتغير السياسة إنفردت بسياسة مالية تكاملا، وتش
تأثرها أدور فعاليتها. فالدره إفعال والإسراع في تحقيق تغيير لتعميق الاقتصاد
الإجتماعي والإستقرار، وهو في مجاله سياسات الاقتصاد والإنفرد والمالية.

لذلك فإن دورهم في ذلك في تحقيقه وذلك عن طريق الاعتماد على طرف الأذرة في تحقيقه
والسياسة الاقتصادية التي تتبعها في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تواجهها في ظل
تغير الأوضاع الاقتصادية في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تواجهها في ظل

التي يجب أن تكون في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تواجهها في ظل
وسائل (أذرة) السياسة النقدية: الفعلي الثالث
الارتباط غير المباشر

وهي التي تلعب دوراً في الارتباط الكمية على الأثمان، وتتمثل في
الارتباط، الأذرة والأساليب النقدية الأساسية وهي، سياسة سعر إعادة طهم (الذي يؤثر
على حجم العرض النقدي)، وسياسة السوق المفتوحة (التي تؤثر على إرسيد نقدية)، وسياسة
الإحصاء النقدية القانونية (التي تؤثر في قيمة طهم نقدية)، وهناك انتشار بعض
المساوالت التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل، مثل، ماهية الأهمية النسبية للأدوات
الأذرة السابقة؟ وهل تختلف هذه الأهمية من وقت لآخر؟ أو من اقتصاد لآخر
والمالي؟ أهم المقاييس التي تدرجها وتطورها، برزت تطوياً استثنائياً في إدارة عرض النقود
وكيف يمكن أن يستعمل لبنك طهم الأذرة السابقة لتحقيق هذا الهدف أو ذلك؟
وهذه هذه الفقرة إلى الإجابة على المسائل أعلاه والقضايا الصورية على أبرز الذي
يمكن أن تلعب السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي بوجه عام.

أ. سياسة سعر إعادة طهم وسعر الفائدة:

تتمثل هذه السياسة في تخفيض معدل طهم التي تؤثر
على حجم العرض النقدي والرسيد نقدية، وتتمتع الأهمية كمنف سعر إعادة طهم وسعر

على العكس، إذا خضعت السلطة النقدية لتغييرات إنعاشية الاقتصاد القوي (سياسة توسيعية) وحالات
حالات الركود التي يعرض لها، فإنها تتجأ إلى خفض سعر الفائدة لسائر، عن طريق خفض سعر
إعادة خصمهم وسعر الفائدة، الأمر الذي يقلل تكلفة تمويلهم لمصارف التجارة على النحو السابق
والصيرمات النقدية والائتمانات (مما يزيد من إقروض الجمهور من البنك المركزي)، مما يرفع لمصارف
التجارة إلى خفض سعر الفائدة على الإقروض التي توفرها للعملاء على الودائع لهم في، وهو ما يشبه
المنظمتين ورجال الأعمال على زيادة الطلب على الائتمانات، وإقحام بالاستثمار في وجود المنشأ
الإستثمارية المختلفة، وبمزيد من حجم الاستثمار كذلك تبعاً لذلك يزداد لمصارف لتقوية المزيد
على أن سياسة تتم عملية التوسع في الائتمانات يزداد عن إنفق، وكذلك فإن خفض سعر الفائدة
على الودائع بأغراضها، يرفع تلك الودائع إلى السوق لتشارك في الإستثمار، وهكذا تستأ
سياسة تخفيض سعر إعادة خصمهم وسعر الفائدة في تقليل الائتمانات أو في توسيع الائتمانات، حسب
الحالة التي يعرض لها الاقتصاد القوي، حالات التضخم أو حالات الركود.

وقد درت ملاحظات كثيرة حول ذلك فضالية سياسة سعر إعادة خصمهم وسعر الفائدة بمرور
فترة البنك المركزي في الإستثمار هذه الأدوار النقدية للرقابة على الائتمانات، والفرق على المصارف
التجارية لتكييف سياستها الائتمانية. فقد أثبتت التجربة أن تخفيض سعر إعادة خصمهم وسعر
الفائدة من قبل البنك المركزي، لا يعكس دائماً مسرعة على أسعار الفائدة التي تطبقه
المصارف التجارية في تعاملها مع المنظمتين ورجال الأعمال، وأن أكثر من المصارف التجارية لا تغير
سعر الفائدة الذي تعامل به، رغم هبوطه تخفيض في سعر إعادة خصمهم وسعر الفائدة لسائر

بيرة، ذلك لعدم تأثير سياسته بتغيير سعر إعادة كخمم وسعر لفائدة على الاحتياطات النقدية
مصارف اجاريه بكل جاسر، وحيالات مصارف اجاريه الاحتفاظ بامتيازات نقدية كمنية، تبعا
للازم بسياسة البنك المركزي.

من الناحية العملية، فان سياسة سعر إعادة كخمم وسعر لفائدة تأخذ حيزا كبيرا من افعالها
في ماليته، كالاتي، اذ ما اضطررت لمصارف اجاريه، تهيئت لعلات الاحتياطات النقدية
بصورة كبيرة الى المركزي، الى كخمم بعض حالير عن اذ اطر ماليته، او
تدفع من البنك المركزي. وتكون لفكرة لسياسة ثارها في ماليته فتح سعر إعادة كخمم وسعر
لفائدة اكثر مما هو كمال في خفض سعر إعادة كخمم وسعر لفائدة في تصغير الاكرف في كجدة في
المرات، وفي كالاتي كالتالي، عندما تنظر لمصارف اجاريه الى تغيير سعر إعادة كخمم وسعر
لفائدة على انك كونس ككشف اتجاه زينة لسلطة النقدية فيما اذا كانت سوف تتبع
سياسة نقدية لتوسيعية او لزم كالتالي.

كذلك مما يجب انك انك سياسة سعر إعادة كخمم وسعر لفائدة، لم تحب في الوقت كالمز
الى كمر كبير كسوى كسوى اما لمصارف اجاريه، بعيد عن اتجاه لسلطة النقدية في اربا
كجارية، اتومات عفوية، الا انك انك لهنه لسياسة دور كالم الى كجانب او كسائل
لاذات لفيته الاذوية للسياسة النقدية.

سياسة عمليات السوق المفتوحة:

تعتبر عمليات السوق المفتوحة اهمى مكونات
سياسة نقدية بل اهمها في الرابطة على الائتمان، وتبعا لهما فيما تمارسه من تأثير

على الإضماريات النقدية للمهاجرين، أو في إرسيد نقدي، الذي يعد المصدر الرئيسي لتغيرات
مخزن النقد. ولكن متى يمارس البنك المركزي عمليات السوق المفتوحة؟ أو ما هي حالات أو الظروف
التي قد تدفع البنك المركزي لممارسة عمليات السوق المفتوحة؟

يعرف في هذا المصدر ثلاث من العمليات، عمليات دينيا حكيمة، وعمليات دفاعية للسوق المفتوحة
والعمليات لزيادة سيولة السوق المفتوحة، وفي العمليات التي يمارسها البنك المركزي بهدف التأثير على
مستويات إرسيد نقدي، أي تخفيض حجم الإضماريات النقدية لدى البنوك، أما العمليات الأوسع
فهي تلك العمليات التي يمارسها البنك المركزي كأداة وضاد للمخزون، أو لمعادلة، أو أكثر
مما إذا استمر، أن يسبب حالة من عدم الاستقرار وعدم التماثل، مثل الأضرار الناجمة
من التغيرات السريعة والمتتالية لودائع الخزينة في البنك المركزي.

ويتعامل البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة في السندات الحكومية وأذونات خزينة
وجه عام، وفي أذونات خزينة وجه خاص، وتتركز معظم صناديق البنك المركزي
في أذونات خزينة نظراً لانخفاض الأرباح في سبورترا والأكبر حجمًا في دولارات، إضافة
إلى أنها تتمتع بالقدرة على التصرف في حجم كبير من إرسيد نقدي دون حدوث
تذبذبات ملحوظة في أسعارها، وبالتالي لا يؤدي تلك الصناديق إلى الإضرار بحالة
السوق أو اضطرابه.

وتتضمن آلية هذه السياسة بما يلي:
في حالة الركود أو الكساد وارتفاعها من انخفاض في مستوى الإنتاج القومي، عند

منه زيادة الانخفاض للكل، يزداد لئلا يكثر السوم لتقوية شئنا بعض السندات والارزوم المالية
تقابل شئنا مسومة على لئلا يكثر السوم على لئلا يكثر السوم، وهو كان فرداً أو مؤسساً
وخصراً، سوف يوضع البائع لهذا الشئنا لدى المصروف تجاريه الذي يتقابل معه وتزداد
الودائع بمقدار الشئنا، وتزداد الشئنا تحت التحويل. وتزداد بمقدار المصروف تجاريه الشئنا
المذكور الى لئلا يكثر السوم للتحويل، يقوم لهذا الازهر بزيادة ودائع المصروف تجاريه المحفوظه
لديه، وتزداد الاصليات لتقوية المصروف تجاريه لدى لئلا يكثر السوم، وبالتالي يبيع باو كاذ
المصروف تجاريه ان يزداد حجم الائتمانات بمقدار يزيد عدة اضعاف قصد الزيادة
في الاصليات لتقوية لدى لئلا يكثر السوم، وكذلك ينطبق لهذا حاله، اذا كان
البائع خصراً تجارياً. وهكذا تتوسع المصارف تجاريه في منح الائتمانات والتعرض للعمليات، والى
طايور الى الزيادة لقوة الشئنا في الاقتصاد القومي، وتزداد بالتالي الانخفاض للكل في
الجميع.

على ان العكس من ذلك، عند ما يجاني الاقتصاد من حالت ارتفاع مستواه الانتشام الاقتصادي، وظهور
التفهم وارتفاع الاسعار، جان لئلا يكثر السوم يزداد السوم لتقوية بائناً البعض السندات والارزوم
والاسهم المالية، مما يتقال الاصليات لتقوية المحفوظه لدى المصارف تجاريه، مما يبيع الافرد
الى تخفيض الائتمانات والتعرض بمقدار يزيد عدة اضعاف قصد الانخفاض في الاصليات
التقوية، وهو ما يؤدي الى انخفاض الانخفاض للكل الذي كان ان تخفيض اطلبه البعض
وكثير من التفهم وارتفاع الاسعار الذي يشهده الاقتصاد القومي.
ولذلك اشرنا في السابق على حالات السوم مفتوحه، اذ كانت الى اشرها في الاصليات

زيادة للمصارف التجارية، لها أثر هام في سعر الفائدة لسبب الزيادة في السيولة
في البنوك لهذه الأسباب، فعندما يزيد الطلب على السيولة تزيد نسبة توسيع
مالية كحد أقصى الاقتصاد القومي، يزداد لسبب نقدية حثيثاً بالبنوك والارزوم المالية
مع أسعار البنوك والارزوم المالية وهو ما يعني انخفاض سعر الفائدة كقضية عامة
البنوك والارزوم المالية مما يسبب انخفاض سعر الفائدة في السوق، نظراً للعلاقة
ثيقة بين مختلف أسعار الفائدة على البنوك، وسعر الفائدة في السوق، الأمر الذي
يحفز عنه زيادة الانفاق الكلي على الاستثمارات الجديدة، وزيادة الطلب الفعلي، وتجاه
مالية البلاد والارزوم.

يرتفع العكس، عندما يتبع الطلب على السيولة سياسة نقدية انكماشية، ويعرض البنوك
الارزوم المالية للبيع، فتتخفف أسعار البنوك والارزوم المالية المعروضه للبيع، وترتفع
سعر الفائدة كقضية على تلك الارزوم ويؤدي بالتالي الى ارتفاع أسعار الفائدة في
سوق، يترتب عليه انخفاض كافي على الاستثمارات الجديدة، وبالتالي انخفاض لطلب
فعالي، ومعالجة حالة البراج والتخفق وأسعار الفائدة، وهي الهدف الرئيسي من هذه
تلك التي يبيع البنوك والارزوم المالية.

وقد أثبتت التجربة العملية، أن سياسة عمليات السوق المفتوحة التي تهدف الى التقليل
من الانفاق الكلي، بتراجع سياسة نقدية انكماشية هي أكثر فعالية من اتباع سياسة
نقدية توسعية، وتزداد فعالية سياسة عمليات السوق المفتوحة، إذا ما اقترنت في الوقت